الإنتربول

التقرير السنوي لعام 2014

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

المحتويات

توطئة الأمين العام 4

1 – القيادة والتوجيه 6

الجمعية العامة 7
اللجنة التنفيذية 8
المكاتب المركزية الوطنية 9
لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول 9
مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار 10
100 عام من التعاون 11
وثيقة سفر الإنتربول 11
تنوع الموظفين 11

2 – الأدوات والخدمات الشرطية 12

توسيع نطاق خدمات الإنتربول 13
قواعد البيانات 14
النشرات 16
مركز العمليات والتنسيق 18
المعلومات الاستخباراتية والتحليل 21

3 – شبكة عالمية 24

في الميدان 26
التدريب 32
المؤتمرات العالمية 34
الشراكات 37
إشراك الجمهور 38

4 – الشؤون المالية 42

توطئة الأمين العام

لدى انتخابي أمينا عاما من قبل الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، كان من الواضح أنني في صدد تولي زمام قيادةِ منظمةٍ شرطية قوية وتطلعية.

ولهذا السبب، يجب أن أعترف بفضل سلفي، رونالد ك. نوبل، الذي عزز إلى حد كبير أهمية الدور العالمي للإنتربول من خلال ثلاث وليات متتالية أمضاها على رأسها، والذي كان من الممكن في ظل قيادته تحقيق العديد من المنجزات المبينة في هذا التقرير.

ويصادف هذا العام انقضاء قرن على اجتماع الموظفين الشرطيين والقضائيين في المؤتمر الأول للشرطة الجنائية الدولية في عام 1914. لقد تطور عالم الجريمة بشكل كبير منذ ذلك الحين، ولاسيما خلال العقود الأخيرة لأن سهولة السفر وانتشار الإنترنت والتكنولوجيا أتاح للمجرمين فرصا جديدة لارتكاب جرائم في الجانب الآخر من العالم.

وبغية التصدي للتهديد المتسع نطاقا للجريمة السيبرية سيجمع مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة عقولا تكنولوجية فذّة في مجال إنفاذ القانون ومن القطاع الخاص للعمل في شراكة من أجل تحديد التهديدات وإيجاد الحلول.

ومع أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، فإن مرتكبيه يستخدمون الآن أدوات العصر الحديث، بما فيها وسائط التواصل الاجتماعي، في إغراء المواطنين العاديين – ولا سيما الشباب منهم – للقتال في مناطق النزاع. وبتشجيع التعاون في تبادل المعلومات بشأن هؤلاء المقاتلين الأجانب، يساعد الإنتربول بلدانَه الأعضاء على مواجهة هذا التحدي الجديد.

ويقدم هذا التقرير السنوي نظرة عن قرب إلى أنشطة المنظمة والشرطة في بلداننا الأعضاء في عام 2014: وضع برامج وأدوات ابتكارية لإنفاذ القانون، وتقديم مجموعة متنوعة من مبادرات التدريب، وبناء شراكات جديدة، وتنفيذ العمليات ، وتبادُل البيانات الحيوية ذات الصلة بالجريمة.

لقد حققت جهودنا المنسقة العديد من النتائج الناجحة خلال هذا العام. فقد نُفذت أكثر من 40 عملية استهدفت الفارين المطلوبين، والمخدرات، والاتجار بالبشر، والاعتداء الجنسي على الأطفال، والجرائم البيئية، والأدوية المغشوشة والجريمة السيبرية، ما أحرز تقدما كبيرا في مكافحة الشبكات الإجرامية المنظمة العاملة عبر الحدود الوطنية.

وما كنا لنحقق هذا القدر من الإنجازات لولا الدعم الثابت المقدم من المكاتب المركزية الوطنية في كلٍ من البلدان الأعضاء، ومن رئيسنا ولجنتنا التنفيذية، ومكاتبنا الإقليمية ومكاتبنا للاتصال، وشركائنا الوطنيين والدوليين.

وإذ نحن نتطلع إلى مستقبل ناجح للتعاون الشرطي على الصعيد الدولي، أنا متأكد من أن الإنتربول لن يزداد إلا قوة وأن العالم سيصبح نتيجة لذلك مكانا أكثر أمنا.

يورغن شتوك
الأمين العام

قيادة جديدة

قبل انتخاب يورغن شتوك أمينا عاما للإنتربول، كان نائبا لرئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية. وشغل قبل ذلك منصب نائب الرئيس لأوروبا في اللجنة التنفيذية للإنتربول. وتستند رؤيته لتطوير المنظمة في المستقبل إلى أربعة مجالات رئيسية هي:

الأنشطة الأساسية – بإعادة تركيز الاهتمام على المبادئ الأساسية للعمل الشرطي وزيادة أهمية مكانة الإنتربول كمركز رئيسي لأحدث المعلومات الشرطية على الصعيد العالمي من خلال تحسين نوعية البيانات وتزويد الشرطة في كل من البلدان بالمعدات والمهارات اللازمة.

الابتكار – الاستعانة بالإنتربول بوصفه مركزَ فكرٍ شرطيا على الصعيد العالمي، واستحداث أدوات لتقديم دعم فعال إلى البلدان الأعضاء في مواجهة التحديات الأمنية.

الشراكة – زيادة الشراكات داخل أوساط إنفاذ القانون مع الجهات الفاعلة الأمنية الأخرى ومع كيانات القطاع الخاص التي تشاطر الإنتربول أهدافه.

الإدارة – وضع هيكلية قيادية قوية توجه على نحو فعال موارد المنظمة من أجل تحديد المهام الأساسية.

”أكثر من أي وقت مضى، الإنتربول مدعو إلى العمل. فالنزاعات الجغرافية السياسية، والمخاطر الصحية، والأخطار البيئية، والإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وخصوصا الجريمة السيبرية، تحديات لا يمكن للدول الوطنية وحدها التغلب عليها.“

يورغن شتوك
الأمين العام

1 – القيادة والتوجيه

الجمعية العامة

يتمثل كل من البلدان الأعضاء الـ 190 في الإنتربول تمثيلا متساويا في الجمعية العامة، التي تجتمع سنويا للبت في سبل مضي المنظمة قدما في السنوات المقبلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2014، اجتمعت الجمعية العامة في موناكو، مكان انعقاد الاجتماع الأول للمؤتمر الدولي للشرطة الجنائية قبل 100 سنة، حيث نشأت فكرة الإنتربول.

وانتخبت بالإجماع الدورة الـ 83 للجمعية العامة الألماني يورغن شتوك أمينا عاما جديدا للمنظمة، في أعقاب عملية اختيار أجرتها اللجنة التنفيذية.

وصادقت الوفود في الجمعية العامة على عدد من اتفاقات التعاون مع المنظمات الشريكة بغية الاستفادة من خبراتها في مجالات القرصنة البحرية، والإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

واتخذت الجمعية ما مجموعه 20 قرارا، شملت:

- تبادل المعلومات بشأن سفر مرتكبي الجرائم الجنسية؛
- تحديث قواعد المنظمة لمعاملة البيانات الشخصية؛
- مواجهة التهديدات البيئية المستجدة؛
- إنشاء فريق خبراء عالمي في الجريمة السيبرية تابع للإنتربول.

إشادة برونالد ك. نوبل

أشادت الجمعية العامة بالأمين العام المنتهية ولايته رونالد ك. نوبل الذي تنحى بعد 14 سنة على رأس المنظمة أشرف فيها على إدخال العديد من التغيرات التي حولت الإنتربول إلى منظمة حديثة وعالمية حقا لإنفاذ القانون، تتطور باستمرار بغية مساعدة جميع البلدان الأعضاء من خلال توفير أحدث الأدوات والخدمات.

وقد استحدث الإنتربول تحت قيادته منظومة الاتصالات الحديثة I-24/7؛ وتأكد من أن في وسع البلدان الأعضاء الاتصال بمركز العمليات والتنسيق للحصول على المساعدة العاجلة في أي وقت من الأوقات؛ ووسَّع كمية ونطاق المعلومات الشرطية التي تتضمنها قواعد بياناته الجنائية؛ واستنبط الحلول التكنولوجية بما يتيح لضباط الشرطة المباشرين الوصول إلى أدوات الإنتربول من المواقع النائية.

اللجنة التنفيذية

تنتخبها الجمعية العامة، وهي تضم 13 عضوا وتوفر التوجيه والمشورة، وتشرف على تنفيذ القرارات المتخذة خلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة. يقود أعمالها رئيس الإنتربول وهو حاليا الفرنسية ميراي باليستارازي. وانتُخب خمسة أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية في عام 2014 بعد انقضاء ولايات أعضاء وفود سابقين.

وفي عام 2014، كانت اللجنة التنفيذية مسؤولة عن اختيار مرشح لمنصب الأمين العام وعن تقديمه إلى الجمعية العامة للانتخاب. وبعد إجراء مقابلات مع ستة من مقدمي الطلبات من الأردن وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والهند، اختارت اللجنة التنفيذية السيد شتوك، الذي حظي بتأييد الجمعية بالإجماع في تشرين الثاني/نوفمبر.

الرئيس

أوروبا

ميراي باليستارازي
فرنسا
2016-2012

نواب الرئيس

أفريقيا

سيباستيان هايتوتا نديتونغا
ناميبيا
2017-2014

الأمريكتان

آلان د. بيرسين
الولايات المتحدة
2015-2012

آسيا

نوبويوكي كاواي
اليابان
2015-2012

المندوبون

آسيا

سعود عبدالله آل محمود
قطر
2015-2012

أوروبا

ديفيد أرموند
الولايات المتحدة
2017-2014

الأمريكتان

سيرخيو أليخاندرو بيرني
الأرجنتين
2017-2014

أفريقيا

عبد القادر قارة بوهدبة
الجزائر
2015-2012

أوروبا

فيليبو ديسبانزا
إيطاليا
2015-2012

آسيا

كيم جونغ يانغ
جمهورية كوريا
2015-2012

أفريقيا

فرنسيس نديغوا موهورو
كينيا
2017-2014

الأمريكتان

بوب بولسن
كندا
2015-2012

أوروبا

ألكسندر بروكوبشوك
روسيا
2017-2014

المكاتب المركزية الوطنية

تحتل المكاتب المركزية الوطنية مكانة تقع في صلب عمل الإنتربول، فهي موجودة في كل بلد من البلدان الأعضاء ويعمل فيها موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين الوطنية. وهذه المكاتب تربط البلدان ببعضها البعض وبالشبكة العالمية للإنتربول، ما يعزز قدرات هذه البلدان على إجراء تحقيقات فعالة عبر الحدود.

وجعل الأمين العام رونالد ك. نوبل مهمته القيام بزيارة شخصية لكل من البلدان الأعضاء الـ 190 في الإنتربول خلال ولاياته الثلاث وهو هدف حققه لدى زيارته آيسلندا في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وحقق هذا الإنجاز فهما أعمق للاحتياجات الحقيقية للشرطة في الميدان، لناحية الأولويات في مجال المعدات والتدريب والجريمة.

ومرة في السنة، يلتقي كبار المسؤولين في الشرطة من البلدان الأعضاء في الإنتربول معا في إطار مؤتمر المكاتب المركزية الوطنية لمناقشة التعاون لمواجهة مخاطر الجريمة الناشئة. وضم اجتماعُ عام 2013 نحو 300 من أعضاء وفود 145 بلدا، نظروا في دور المكاتب المركزية الوطنية في وضع الحلول العالمية المبتكرة لتحديات إنفاذ القانون الأكثر إلحاحا.

واعتمد المشاركون مجموعة من الاستنتاجات بشأن هذه المواضيع، بينها:

- توسيع نطاق استخدام قواعد بيانات الإنتربول؛
- تشجيع مركز مكافحة الجريمة الرقمية بالإنتربول على دعم البلدان في مكافحة الجريمة السيبرية؛
- دعم جهود البلدان الرامية إلى تحديد هوية وأماكن الإرهابيين والمقاتلين الأجانب.

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

معاملة البيانات الشخصية – كالأسماء وبصمات الأصابع وسمات البصمة الورائية – نشاط أساسي للإنتربول. ولجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول (اللجنة) هي هيئة مستقلة تعمل على رصد كل أوجه معاملة البيانات بما يكفل إجرائها على نحو يتماشى مع الإطار القانوني للمنظمة من أجل حماية حقوق الأفراد. وتتناول اللجنة أيضا طلبات الاطلاع على ملفات الإنتربول وتسدي المشورة إلى المنظمة بشأن المسائل المتصلة بإدارة المعلومات الشخصية.

وفي عام 2014، عُينت رئيسة جديدة للجنة هي نينا فاييتش، أستاذة قانون حقوق الإنسان بجامعة زغرب في كرواتيا، وقاضية سابقة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، انضمت إلى هيئة الرصد المستقلة في أيلول/سبتمبر.

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار

بعد سنوات من التصميم والتخطيط والتشييد، فتح مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار (المجمَّع) أبوابه رسميا في عام 2014 خلال حفل التسليم الرمزي لمفاتيح المبنى من الحكومة السنغافورية إلى الإنتربول.

والمجمَّع هو مرفق حديث للبحث والتطوير يعكف فيه الإنتربول وشركاؤه الاستراتيجيون على استحداث أدوات مبتكرة لإنفاذ القانون من أجل مساعدة البلدان على منع ومكافحة جرائم المستقبل، مع التركيز على الجريمة السيبرية. ومن الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها المجمَّع تقديم الدعم العملياتي إلى البلدان الأعضاء، وبرامج التدريب التدريجي والسعي الدؤوب إلى إنشاء شراكات جديدة مع المنظمات والمؤسسات التجارية التي تشاطر الإنتربول رؤيتَه في إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

100 عام من التعاون

خلال عام 2014، احتفل الإنتربول بمرور 100 عام على التعاون الشرطي الدولي منذ انعقاد المؤتمر الدولي الأول للشرطة الجنائية في موناكو عام 1914. وقد نُشرت في الموقع الشبكي مجموعة صور على الشبكة أبرزت أهم مراحل تاريخ المنظمة ووثائق من المحفوظات.

وأعرب المشاركون في المؤتمر عن 12 أمنية لمستقبل التعاون الشرطي على الصعيد الدولي. ولا تزال رؤية الإنتربول ومهمته منسجمة اليوم مع الأهداف الأصلية الموضوعة في اجتماع عام 1914، في حين تواصل المنظمة تطورها استجابةً لاحتياجات بلدانها الأعضاء، ولظهور اتجاهات جديدة للجريمة، وللابتكارات في مجال التكنولوجيا.

وثيقة سفر الإنتربول

استُحدثت وثيقة سفر الإنتربول للسماح لحامليها – الموظفون العاملون في الإنتربول ومكاتبه المركزية الوطنية وأجهزة إنفاذ القانون – بالحصول على تسهيلات للحصول على تأشيرات لدى سفرهم في مهام رسمية للإنتربول، مما يتيح تحقيق استجابة سريعة للطلبات العاجلة للمساعدة. ولهذه الوثيقة شكلان: جواز سفر إلكتروني، وبطاقة هوية إلكترونية. وخلال اجتماع الجمعية العامة في عام 2014، احتفل الإنتربول بتحقيق إنجاز هام هو اعتراف 100 بلد رسميا بوثيقة السفر.

تنوع الموظفين

إن تنوع الموظفين هو أحد مكامن القوة للإنتربول، فهم يحملون معهم طائفة من الخبرات المهنية والثقافية أثناء القيام بالأعمال اليومية للمنظمة وتلبية احتياجاتها المتطورة. ويحمل موظفوه الـ 819 أكثر من 100 جنسية مختلفة وهم يعملون في مراكز عمل مختلفة تابعة للأمانة العامة في نهاية عام 2014. ويشكل الموظفون المعارون من إداراتهم الوطنية نسبة 29 في المائة منهم، تمثل النساء نسبة 44 في المائة منهم.

2 - الأدوات والخدمات الشرطية

توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها الإنتربول

منظومة I-24/7

يتم الربط بين أجهزة إنفاذ القانون في كل بلد عضو بالبلدان الأعضاء الأخرى وبأدوات الإنتربول وخدماته عبر منظومة عالمية للاتصالات الشرطية المأمونة تُعرف باسم I-24/7 . وهي تتيح لمستخدميها تبادل المعلومات الشرطية الحساسة مع نظرائهم في جميع أنحاء العالم، ليل نهار، وتتيح الوصول الفوري إلى قواعد بيانات الإنتربول الجنائية.

ويمكن للضباط العاملين عند النقاط الحدودية الوصول إلى المنظومة I-24/7 من خلال حلول تقنية تُدعى مايند (قاعدة بيانات شبكة الإنتربول النقالة) للوصول إليها من خلال الأجهزة المحمولة، وفايند (قاعدة بيانات شبكة الإنتربول الثابتة) للوصول إليها من المواقع الثابتة. وفي عام 2014، أُرسِلت أكثر من 17 مليون رسالة عبر المنظومة I-24/7 .

مشروع WAPIS

يهدف برنامج منظومة المعلومات الشرطية لغرب أفريقيا (وابيس) إلى إيجاد بنية تحتية وطنية وإقليمية تتيح للشرطة تبادل المعلومات في غرب أفريقيا من أجل زيادة القدرة على الاستجابة للجرائم المستجدة من داخل المنطقة وتلك المرتكبة فيها. ويمول هذا البرنامجَ الاتحادُ الأوروبي وينفذه الإنتربول بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وخلال عام 2014، سعى الفريق العامل المعني ببرنامج وابيس إلى وضع إطار تشغيلي لكل من البلدان الرائدة (بنن وغانا ومالي وموريتانيا والنيجر) التي كانت تنظر في المسائل القانونية، وحماية البيانات، وفي إنشاء هيئةٍ ناظمة. ومن المقرر تنفيذ هذا النظام بالكامل في البلدان الرائدة في عام 2015 .

قواعد البيانات

عادت البلدان الأعضاء إلى قواعد بيانات الإنتربول أكثر من 1,7 بلايين مرة في عام 2014 – أي ما متوسطه 4,7 ملايين عملية بحث في اليوم.

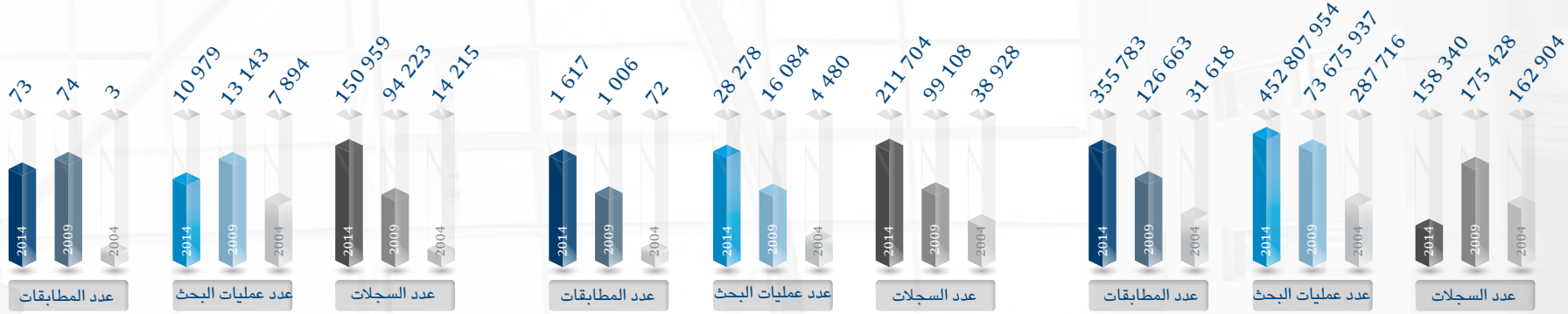

قاعدة البيانات الاسمية

تتضمن قاعدة البيانات هذه سجلات المطلوبين، والمجرمين المعروفين، والمفقودين. وقد زادت عمليات البحث في قاعدة البيانات هذه أربعة أضعاف منذ عام 2011، لتصل إلى نحو نصف بليون عملية بحث في السنة.

بصمات الأصابع

تضم قاعدة البيانات هذه بصمات أصابع الفارين والمفقودين المقدمة من 179 من البلدان الأعضاء. وزار مستخدمو قاعدة البيانات هذه في المتوسط 48 مرة في الساعة عام 2014.

سمات البصمة الوراثية

أُنشئت قاعدة البيانات هذه عام 2002 بِسِمة بصمة ورائية واحدة وهي ما برحت تتزايد بشكل كبير منذ ذلك الحين. وسجلت قاعدة البيانات هذه زيارة واحدة في الأسبوع عام 2014.

صور الاعتداء الجنسي على الأطفال

في نهاية عام 2014، تعرف المحققون وأخصائيو تحديد الهوية إلى نحو 5 700 ضحية من أكثر من 50 من البلدان الأعضاء باستخدام قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال، مع مواد إضافية تتعلق بعدد من الحالات المستعصي حلها للاعتداء الجنسي على الأطفال.

وأُلقيَ القبض على رأس شبكة إجرامية متهم بالاعتداء الجنسي على مئات الفتيان وبيع صورهم في جميع أنحاء العالم، في بنغلاديش بفضل أدلة جرى تبادلها من خلال شبكة الإنتربول. وقد بدأ التحقيق قبل أربع سنوات في أستراليا، حيث اكتشفت الشرطة عددا كبيرا من صور الاعتداء على فتيان دون السن القانونية. فأُدخلت هذه الصور في قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال، وأفادت أدلة إضافية بأن الصور أُنتجت في بنغلاديش. وبعد متابعة التحقيق، ألقت الشرطة في بنغلاديش القبض على ثلاثة رجال بينهم زعيم العصابة المزعوم، والجهود متواصلة لتحديد هوية الضحايا وإنقاذهم.

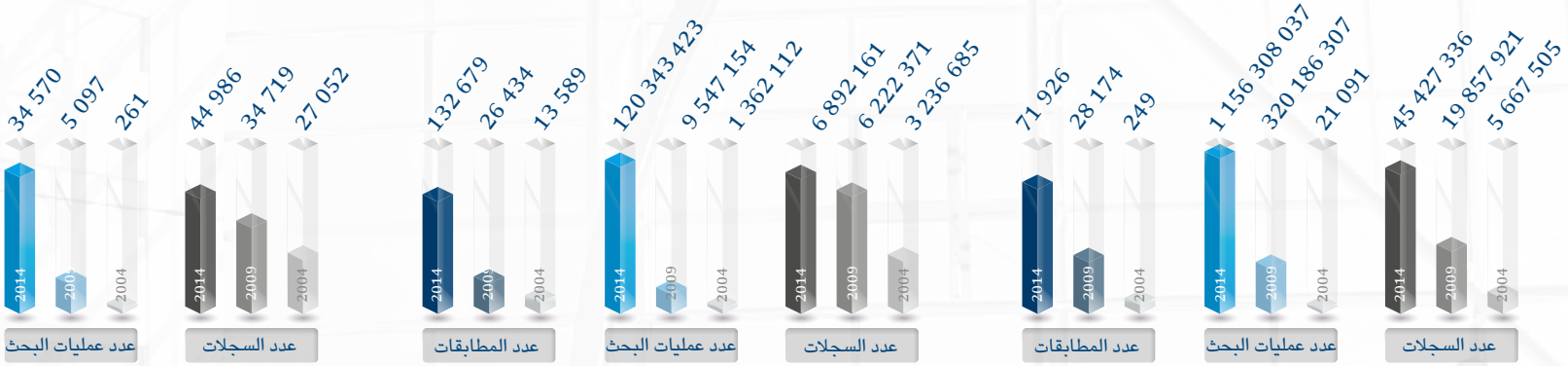

وثائق السفر المسروقة والمفقودة

إنها قاعدة بيانات الإنتربول الأكثر استخداما والأولى التي تسجل أكثر من بليون زيارة في سنة واحدة. وقد زاد عدد الزيارات بنسبة 64 في المائة في السنوات الخمس الماضية.

المركبات الآلية المسروقة

تتضمن معلومات عن مركبات أفاد عن سرقتها نحو 126 بلدا، وقد جرى البحث في قاعدة البيانات هذه أكثر من 120 مليون مرة في عام 2014، أو ما متوسطه 30 زيارة في الساعة.

الأعمال الفنية

إضافة إلى الشرطة، هناك أكثر من 600 1 مستخدم من 80 بلدا يمثلون الجمارك والسلطات الحكومية والمؤسسات الثقافية ومحترفي الأعمال الفنية وهواة جمع الأعمال الفنية من القطاع الخاص، لهم حقوق عامة في الوصول إلى قاعدة البيانات هذه.

الأسلحة النارية

استُحدثت منظومة الإنتربول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها (iARMS) في عام 2013، وهي كناية عن منظومة عالمية مركزية للإبلاغ والاستعلام عن الأسلحة النارية المفقودة أو المسروقة أو المتجر بها أو المهربة. وهي تتيح لأجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي تتبع الحركة الدولية للأسلحة النارية غير المشروعة وتلك المستخدمة في ارتكاب الجرائم. وتتضمن قاعدة البيانات هذه 500 727 سجل.

أما شبكة الإنتربول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات فهي برنامج تطبيقي عالمي للجمع والتخزين والمقارنة المركزية للأدلة المتصلة بالمقذوفات. وتتضمن الشبكة أكثر من 000 540 سجل من الطلقات والمظاريف الفارغة – وقد زاد ذلك بنسبة الضعفين منذ العام الماضي. ويمكن للشبكة أن تساعد الشرطة في تحديد الصلات بين جرائم منفصلة يمكن أن تظل، خلاف ذلك، مستعصية الحل. وقد سُجلت نحو 35 مضاهاة إيجابية بفضل الشبكة.

النشرات

يُستخدم نظام الإنتربول للتنبيهات الشرطية الدولية، أو النشرات، لإبلاغ الشرطة في البلدان الأعضاء عن المطلوبين أو المجرمين الخطرين أو المفقودين أو التهديدات المحتملة. والتعاميم هي تنبيهات مماثلة يمكن أن تصدر مباشرة عن أحد المكاتب المركزية الوطنية وتوجَّه إلى بعض أو جميع البلدان للمساعدة في تحديد مكان أو إلقاء القبض على أحد الأشخاص أو لطلب معلومات إضافية ذات صلة بتحقيقات جارية.

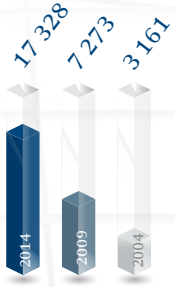

عدد النشرات الصادرة

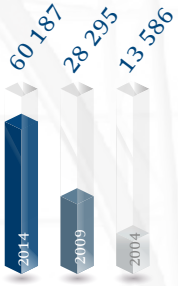

عدد النشرات السارية المتداولة

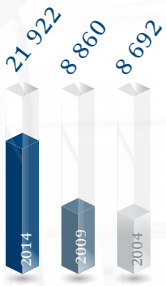

عدد التعاميم الصادرة

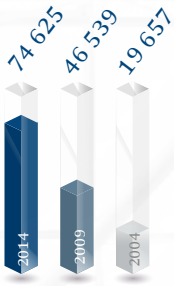

عدد التعاميم السارية المتداولة

الشرطة تلقي القبض على مشتبه فيه من جماعة بوكو حرام بالقيام بعملية تفجير

بعد انقضاء شهر واحد على انفجار قنبلة في محطة حافلات في نيجيريا، أودت بأكثر من 70 شخصا وأوقعت مئات الجرحى، ألقت الشرطة في السودان القبض على عضو مزعوم في جماعة بوكو حرام يُدعى أمينو صادق أوغوشي في أعقاب إصدار نشرة حمراء بطلب من نيجيريا. وقد جرى تسليم أوغوشي إلى نيجيريا بمواكبة الشرطة من المكتب المركزي الوطني في أبوجا، حيث وُجهت إليه تهم بينها إعداد ووضع وتفجير أجهزة تفجير بدائية الصنع.

أول نشرة بشأن الاتجار غير المشروع

أصبحت قطر أول بلد يطلب إصدار نشرة بنفسجية تتعلق بجرائم متصلة بالاتجار غير المشروع، وذلك بعد ضبط آلة تُستخدم في تغيير تواريخ انتهاء الصلاحية الموضوعة على مواد غذائية ومشروبات موضَّبة. وأدى التحقيق إلى اكتشاف ومصادرة 170 000 زجاجة مشروبات منتهية الصلاحية وآلة طباعة متطورة تُستخدم لتغيير تواريخ انتهاء الصلاحية. وأُلقي القبض على مواطن هندي بتهم الاحتيال الاستهلاكي وتهديد سلامة المواد الغذائية. واستُخدمت النشرة البنفسجية لتحذير البلدان الأخرى من هذه الوسيلة التي يستخدمها المجرمون.

إلقاء القبض على نجل القذافي

أُلقي القبض على الساعدي القذافي نجل الزعيم الليبي الذي أطيح به، في النيجر في كانون الثاني/يناير. وكان القذافي موضوع نشرة حمراء للإنتربول لما زُعم بقيامه بالاستيلاء على ممتلكات عن طريق القوة والترهيب المسلح عندما كان يرأس الاتحاد الليبي لكرة القدم. وجرى تسليمه إلى ليبيا في آذار/مارس لمواجهة التهم الموجهة إليه.

عدد النشرات الصادرة

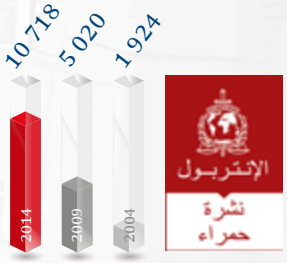

الأشخاص المطلوبون

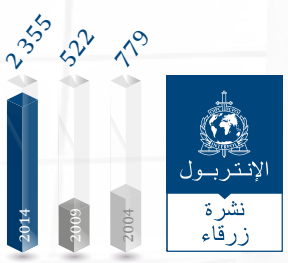

الأفراد موضع الاهتمام في إطار جريمة ما

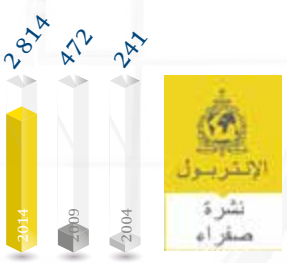

الأشخاص المفقودون

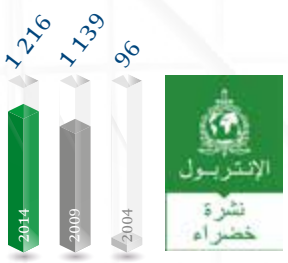

التنبيهات ومعلومات الاستخبار المتعلقة بمجرمين خطيرين

17 328

هو عدد النشرات الصادرة في عام 2014، بينها 10 718 نشرة حمراء تتعلق بمطلوبين.

2 336

هو عدد الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم في عام 2014 الذين كانوا موضوع نشرة حمراء.

نشرة برتقالية في أعقاب هروب من سجن كندي

طلبت السلطات الكندية من الإنتربول إصدار نشرة برتقالية بعد هروب ثلاثة سجناء خطرين من مركز احتجاز بطائرة هليكوبتر. وكان الرجال الثلاثة ينتظرون المحاكمة بتهم الاتجار بالمخدرات والقتل والانتماء إلى عصابات إجرامية. وقد حُددت أماكن وجودهم جميعا في غضون أسابيع، وصدر في حق كلٍ منهم حكم بالسجن لمدة طويلة.

إلقاء القبض على سارق مجوهرات دولي

أُلقي القبض على مواطن صيني يُشتبه في قيامه بسلسلة مما لا يقل عن 14 عملية سرقة مجوهرات على الصعيد العالمي، كان موضوع نشرة حمراء للإنتربول، أثناء محاولته القيام بعملية سرقة أخرى. فقد تمكَّن جيانغو مينغ والمتواطئون معه من خداع موظفي محال المجوهرات بطلب رؤية محابس ماس عالية القيمة ومن سرقة إحداها بعد إلهاء البائعين.

وكان مينغ أمضى عقوبتين بالسجن في موناكو وفرنسا، وأُلقي القبض عليه مرة أخرى في سويسرا في عام 2014 بعدما تعرَّف إليه عامل في محل مجوهرات من تنبيه عُمم على العاملين في هذا المجال.

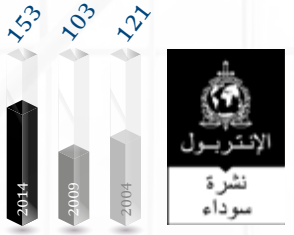

الجثث المجهولة الهوية

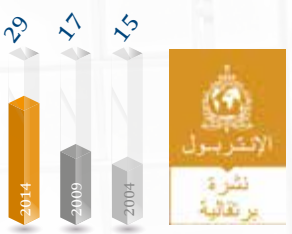

المواد الخطرة أو الأعمال الإجرامية أو الأفعال التي تشكل حتما تهديدا للسلامة العامة

الأشياء أو الأجهزة أو الوسائل السرية التي يستخدمها المجرمون

أفراد أو كيانات مرتبطة بتنظيم القاعدة وبحركة طالبان، على النحو الوارد في قائمة لجنة القرار 1267 التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

مركز العمليات والتنسيق

عندما تواجه الشرطة في أي بلد عضو أزمة ما أو تكون في حاجة ملحة إلى معلومات، يكون مركز العمليات والتنسيق التابع للإنتربول جهة اتصالها. ويعمل هذا المركز على مدار الساعة وبجميع لغات المنظمة الرسمية الأربع انطلاقا من غرف عملياته في ليون وبوينس آيرس. وستستكمِل غرفة عمليات ثالثة في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة اعتبارا من عام 2015 قدرات المنظمة على مدار الساعة.

ويمكن لمركز العمليات والتنسيق أن يجري عمليات تحقُّق فورية باستخدام قواعد بيانات الإنتربول، وتنسيق تبادل المعلومات، وتقديم الدعم في العمليات، والمساعدة في إدارة الأزمات خلال الحوادث الشرطية الخطرة، والتحذير من تهديدات محتملة. وبغية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في أعقاب حصول كارثة، يمكن للمركز أن يرسل أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث في حين يمكن إيفاد فريق تابع للإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى لدعم المهام الأمنية أثناء الأحداث الدولية الكبرى.

تقديم الدعم في أعقاب تحطم طائرة

أوفد الإنتربول فرقة للتحرك إزاء الأحداث إلى أوكرانيا في تموز/يوليو للمساعدة في تنسيق تحديد هوية الضحايا الـ 298 لتحطم طائرة الرحلة MH 17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية. وقدم هذا الفريق، الذي ضم أخصائيين في تحديد هوية ضحايا الكوارث من بلدان متعددة وممثلا عن اللجنة الدولية لشؤون المفقودين، الدعم في الفحوصات الأولية للأشلاء التي عُثر عليها في موقع تحطم الطائرة. كما أوفد فريق ثان إلى هولندا، حيث نُقل الضحايا من أجل القيام بكامل عملية تحديد الهوية.

تقديم المساعدة في عملية مكافحة الإرهاب

بناء على طلب من السلطات في مالي، أُوفدَ فريق تابع للإرهاب في أعقاب عملية لمكافحة الإرهاب للمساعدة في تحديد هوية 96 شخصا أُلقي القبض عليهم. واكتُشف إرهابي مشتبه فيه مطلوب من الجزائر وصدرت في حقه نشرة حمراء للإنتربول كان يستخدم اسما مزورا خلال التحقق من بصمات أصابعه في قاعدة بيانات الإنتربول لبصمات الأصابع. وأُصدرت نحو عشرين نشرة زرقاء للإنتربول بناء على طلب المكتب المركزي الوطني في مالي للمساعدة في تحديد هوية مشتبه فيهم آخرين. وساعد فريق الإنتربول أيضا في التحقق من 13 قطعة أسلحة جرى ضبطها وكذلك من هواتف محمولة وحواسيب حِجرية.

29
عدد التنبيهات الدولية الصادرة

545
عدد حالات الدعم العاجلة

OIPC ICPO
INTERPOL
INTERPOL
COMMAND AND

أُوفد 21 فريقا متخصصا في عام 2014

أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى

المجموع: 11

1. بنغلادش	كأس مجلس الكريكيت الدولي لبطولة العالم في الكريكيت
2. هولندا	قمة الأمن النووي لعام 2014
3. ميانمار	قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا
4. مالديف	كأس التحدي لاتحاد كرة القدم الآسيوي لعام 2014
5. البرازيل	كأس الفيفا لبطولة العالم في كرة القدم
6. بوليفيا	قمة مجموعة الـ 77 والصين
7. المملكة المتحدة (اسكتلندا)	ألعاب الكمنولث
8. الصين	الألعاب الأوليمبية الصيفية الثانية للشباب
9. جمهورية كوريا	الألعاب الآسيوية
10. الصين	بطولة العالم الـ 45 لألعاب الجمباز الفنية
11. ميانمار	قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا

أفرقة للتحرك إزاء الأحداث

المجموع: 10

1. غانا	التحقيق في القرصنة البحرية للسفينة MT Kerala
2. تنزانيا	ضبط مخدرات
3. توغو	ضبط أنياب عاج
4. تنزانيا	الاعتداء الإرهابي في أروشا
5. كرواتيا/البوسنة والهرسك	بعثة تقييم
6. سيشيل	تقديم الدعم في تحقيق جنائي – جريمة قتل
7. أوكرانيا/هولندا	تحطُّم طائرة الرحلة 17 للخطوط الجوية الماليزية
8. فرنسا	تحطُّم طائرة تابعة للخطوط الجوية الجزائرية في مالي
9. مالي	تقديم الدعم في عملية لمكافحة الإرهاب
10. النيجر	التحقيق في أسلحة مُصادرة

المعلومات الاستخباراتية والتحليل

يقدم فريق محللي المعلومات الجنائية التابع للإنتربول التحليل العملياتي والاستراتيجي للمشاريع والتحقيقات والعمليات المتصلة بالجريمة. وفي عام 2014، أعد الإنتربول أكثر من 60 من التقارير التحليلية المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة وغير ذلك من أنواع الجرائم المتخصصة. وقدم المحللون أيضا خدمات استشارية والتدريب على تحليل الجريمة وأنشطة بناء القدرات.

تعزيز القدرات التحليلية على مكافحة الإرهاب

استنادا إلى المساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء ومن فريق عامل مخصص لهذا الغرض، أُعدَّ تقرير تقييم استخباراتي قدم موجزا عن التهديدات والاتجاهات الإرهابية المستجدة في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وسلط الضوء على طبيعة هذه التهديدات وعلى إجراءات الإنفاذ الجماعي التي يمكن للبلدان الأعضاء والإنتربول أن تتخذها للمساعدة في التخفيف أو الحد من أثرها المحتمل على المنطقة.

المقاتلون الأجانب

أصبحت الوتيرة المتزايدة لسفر الأفراد إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط بوصفهم "مقاتلين أجانب" تشكل تهديدا متزايدا للأمن العالمي وتحديا لإنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. وقد تضمنت قاعدة بيانات الإنتربول بشأن المقاتلين الأجانب تفاصيل عن نحو 1 000 شخص قدمها 37 بلدا في نهاية عام 2014 وهي تتزايد كل يوم. ويشرف المركز المتعدد الاختصاصات لمكافحة الإرهاب على مشروعين لتحديد هوية المقاتلين الأجانب المتوجهين إلى مناطق النزاع المختلفة والتحقيق معهم ومنعهم.

وقدم محللو الإنتربول فهما معمقا للطرق التي يسلكها المقاتلون الأجانب لدى سفرهم، ولوتيرة استخدام هذه الطرق ونوع المساعدة المتلقاة. فضلا عن الأساليب والتقنيات والإجراءات المتبعة في محاولة إخفاء تحركاتهم.

وفي أيلول/سبتمبر 2014، اتخذ بالإجماع مجلسُ الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2178 الذي اعترف بدور الإنتربول في مكافحة هذا التهديد من خلال أدواته وخدماته. وأبرزَ مجلس الأمن أهمية شبكة المنظمة للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7 وقواعد البيانات العالمية ونظام التنبيه بالنشرات، إضافة إلى جهود وإجراءات مكافحة الإرهاب لتعقُّب أوراق الهوية ووثائق السفر المسروقة أو المزورة.

وتوسيعا لنطاق فهم التهديد عبر الوطني الذي يشكله المقاتلون الأجانب، تكلم الأمين العام نوبل في آذار/مارس أمام مؤتمر مكافحة الإرهاب العالمي المعقود في بغداد، العراق، وهو بلد متضرر بشكل خاص من هذه الظاهرة. وإضافة إلى ذلك، شارك الإنتربول الشرطة الوطنية الإسبانية في استضافة اجتماع عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب أتاح لمحققين من 37 بلدا وخمس منظمات دولية تبادل المعلومات وتحديد مجالات زيادة التعاون.

مبادرة إنترفلو - الاتجار بالمخدرات في اتجاه أفريقيا ومنها وعبرها

جمع الإنتربول فريقا عاملا من المحققين في مجال المخدرات من 38 بلدا ومنظمتين إقليميتين لمناقشة التحقيقات الجارية وتبادل المعلومات. وأفضى ذلك إلى اكتشاف صلات محتملة بين التحقيقات، ما حمل البلدان المعنية على بدء تبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة مباشرة عبر قنوات الإنتربول.

الصلات بين الجريمة المنظمة وجريمة تقليد المنتجات الصيدلانية

أفاد تقرير تحليلي عن ضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة في جريمة تقليد المنتجات الصيدلانية عن مشاركة شبكات غير رسمية من المجرمين، فضلا عن الجريمة المنظمة التقليدية. واكتُشف اتجاه في الكثير من البلدان هو زيادة انتشار الصيدليات غير المشروعة عبر الإنترنت. وسلط التقرير الضوء على المبالغ الكبيرة من الأرباح المحققة: فعلى سبيل المثال، حققت شبكة صيدليات غير مشروعة عبر الإنترنت، فككتها سلطات الولايات المتحدة، 55 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من عمليات قامت بها خلال سنتين.

زيادة الدعم المقدم للأمن البيئي

زاد الإنتربول من دعمه المقدم إلى إنفاذ القانون المستند إلى معلومات استخباراتية في مجال الجريمة البيئية، من خلال وثائق التحليل العملياتية والاستراتيجية بشأن الاتجار غير المشروع بالنفايات الإلكترونية ودور الجريمة المنظمة، وتحديد الصلات بين حالات الاتجار بالعاج والمشغلين غير الشرعيين لجريمة مصائد الأسماك. وستواصل المعلومات الاستخباراتية المستقاة مساعدة البلدان الأعضاء في الإنتربول في جهودها الرامية إلى مكافحة الجريمة البيئية.

3 - شبكة عالمية

الشرطة الوطنية في كل بلد من البلدان الأعضاء الـ 190 في الإنتربول مرتبطة ببعضها البعض عبر شبكته من المكاتب المركزية الوطنية، التي تشكل العمود الفقري للمنظمة. وبغية دعمها، تتمتع الأمانة العامة بقدرة وصول على الصعيد العالمي تشمل مقر الأمانة العامة في ليون، ومجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة وستة مكاتب إقليمية (الأرجنتين وزمبابوي والسلفادور والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا) ومكتب اتصال في تايلند ومكتبي تمثيل لدى الأمم المتحدة في نيويورك ولدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل.

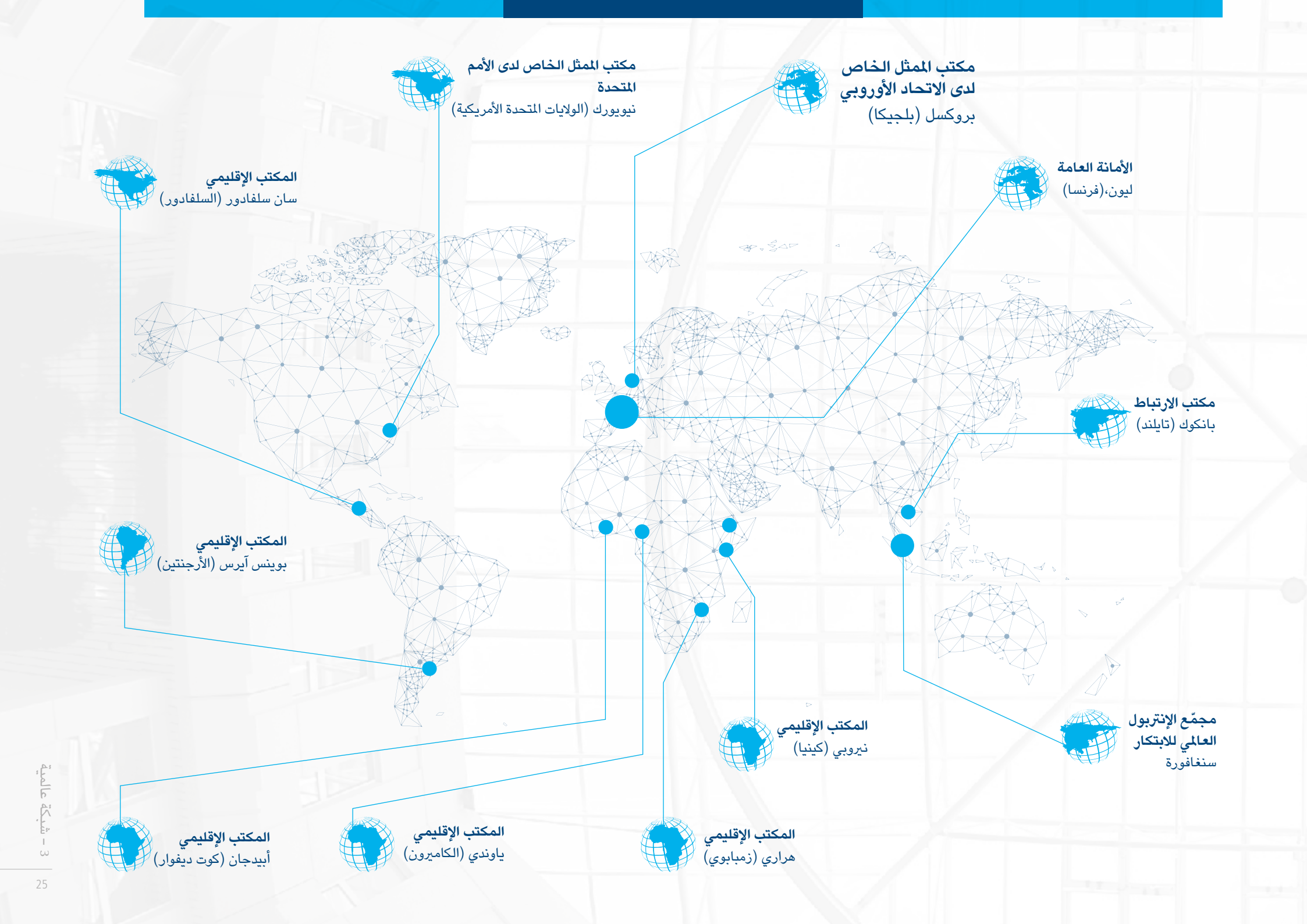
مكتب الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة
نيويورك (الولايات المتحدة الأمريكية)
مكتب الممثل الخاص لدى الاتحاد الأوروبي
بروكسل (بلجيكا)
المكتب الإقليمي
سان سلفادور (السلفادور)
الأمانة العامة
ليون،(فرنسا)
مكتب الارتباط
بانكوك (تايلند)
المكتب الإقليمي
بوينس آيرس (الأرجنتين)
مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار
سنغافورة
المكتب الإقليمي
نيروبي (كينيا)
المكتب الإقليمي
أبيدجان (كوت ديفوار)
المكتب الإقليمي
ياوندي (الكاميرون)
المكتب الإقليمي
هراري (زمبابوي)

في الميدان

لن يُكتب النجاح لأنشطة الإنتربول في الميدان من دون التعاون الوثيق بين الشرطة الوطنية والمحلية، والمكاتب المركزية الوطنية، والمكاتب الإقليمية والهيئات الإقليمية والدولية لإنفاذ القانون، التي تحقق فائدة عملية من خبراتها في مجال التدريب وتكنولوجيا المعلومات بغية تحديد هوية المجرمين وأماكنهم وإلقاء القبض عليهم.

جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية

يمكن أن يكون لهذه الجرائم الجسيمة أثر دائم مزعزِع للاستقرار على سلامة وأمن المجتمعات المحلية والدول والمناطق لعقود بعد وقوعها. وفي عام 2014، عزز الإنتربول استجابته لمواجهة هذه الجرائم بعرض توفير التنسيق ودعم الجهود الجارية التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون والمحاكم الجنائية الدولية ودوائر النيابة العامة الوطنية.

وعقد الإنتربول اجتماعه الدولي السادس للخبراء بشأن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في كيغالي، في الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا. وضمَّ الاجتماع نحو 100 خبير في إنفاذ القانون ومن الخبراء القضائيين من 24 بلدا، إضافة إلى ممثلين من 10 منظمات دولية، لتبادل المعلومات وزيادة التعاون.

وقد صدرت أكثر من 100 1 نشرة حمراء للإنتربول تتعلق بجرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية منذ أن بدأ الإنتربول تعقب أولئك المجرمين في عام 2004، وفي عام 2014 أُلقي القبض على 27 مطلوبا لارتكابهم جرائم حرب في جميع أنحاء العالم.

وأُطلقت في عام 2014 حملة مشتركة بين الإنتربول والأمم المتحدة ورواندا والولايات المتحدة لتعقُّب التسعة المتبقيين من مرتكبي الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام 1994 المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية.

العمليات

قاد الإنتربول أو شارك في 42 عملية في أنحاء العالم خلال عام 2014، بالتعاون مع الشرطة في بلدانه الأعضاء والمنظمات الشريكة. واستهدفت هذه العمليات طائفة من الأنشطة الإجرامية الخطيرة عبر الوطنية بينها:

- الاتجار بالبشر – الاتجار بالأطفال، والسخرة في قطاع صيد الأسماك، وتهريب المهاجرين؛
- الفارون – مساعدة البلدان على تحديد أماكن المطلوبين؛
- الاعتداء الجنسي على الأطفال – ضبط وتحليل مواد الاعتداء المنتشرة على الإنترنت، وتحديد الضحايا والجناة؛
- الجريمة السيبرية – الابتزاز والاحتيال عبر الإنترنت؛
- الاتجار بالمخدرات – طرق التهريب البحري والجوي، وتحديد أساليب التهريب؛
- الجريمة البيئية – الاتجار بالعاج والأنواع المهددة بالانقراض، جريمة قتل النمور، والقطع غير المشروع للأشجار؛
- الاتجار غير المشروع – تقليد المنتجات، والأغذية والمشروبات غير المشروعة، والاتجار بالسلع اليومية المزورة أو غير المشروعة؛
- جريمة تقليد المنتجات الصيدلانية – المبيعات غير المشروعة عبر الإنترنت، والأدوية المزورة أو غير المشروعة المعدة للبيع في المحال التجارية؛
- المركبات الآلية المسروقة – التفتيش على الحدود، وتحديد طرق التهريب.

إدارة الحدود

كثيرا ما تعتمد الجرائم عبر الوطنية اليوم على نقاط الضعف في الحدود الوطنية المفتوحة على السفر العالمي والتجارة الاقتصادية. لذا بات تعزيز الأمن على الحدود يشكل أولوية لأجهزة إنفاذ القانون في مكافحة كل أنواع الجريمة تقريبا.

وتقود فرقة عمل الإنتربول المتكاملة المعنية بإدارة الحدود جهود المنظمة من أجل مساعدة البلدان في حماية حدودها، من خلال الأنشطة العملياتية، ومبادرات التدريب، والشراكات مع المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أطلق الإنتربول برنامجا جديدا لتعزيز أمن الحدود في أفريقيا الغربية والوسطى.

وفي محاولة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقّع الإنتربول والمنظمة الدولية للهجرة اتفاقا لتعزيز التدابير الأمنية الحدودية في جميع أنحاء العالم. وتشمل العناصر الرئيسية لهذا الاتفاق تبادل المعلومات – وخصوصا المتعلقة بالاحتيال في السفر – وتقنيات وعمليات إدارة الحدود، وتدريب الشرطة وموظفي الهجرة.

وعمل الإنتربول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق الوصول إلى منظومة الاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7 عند النقاط الحدودية الرئيسية في أنحاء الأردن. وسيساعد المشروع "استجابة" السلطات الأردنية على تحديد التهديدات الأمنية عبر السماح للموظفين بإجراء عمليات التحقق الفورية وفقا لقواعد بيانات الإنتربول المتعلقة بالمطلوبين وبوثائق السفر المسروقة والمفقودة، والمركبات الآلية المسروقة.

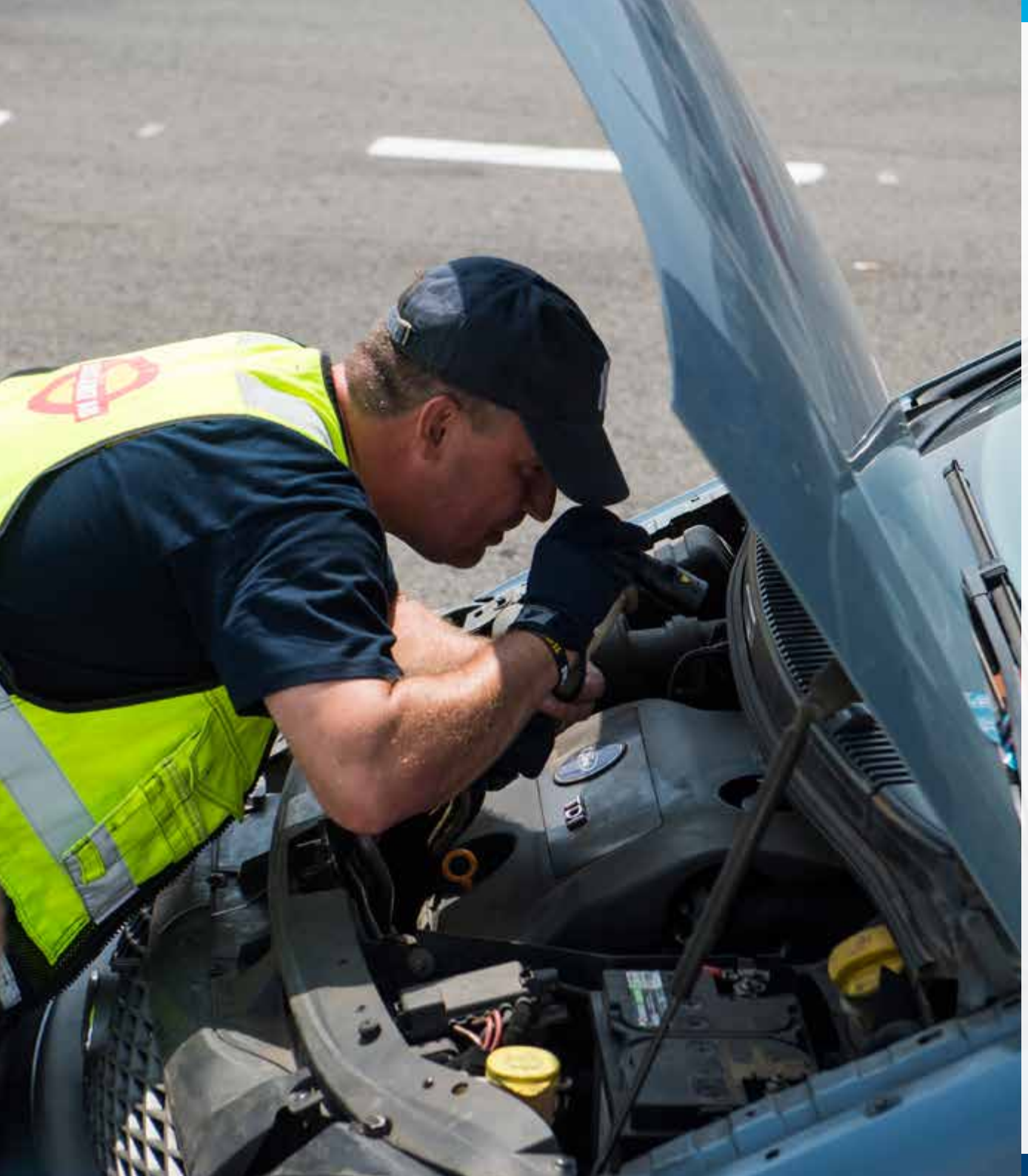

المركبات الآلية المسروقة

عندما يسرق مجرمون مركبات آلية يساور الشرطة القلق لسببين: لا لأن السرقة هي في حد ذاتها جريمة فحسب، بل، والأهم من ذلك، هو أن المركبات المسروقة غالبا ما تُستخدم في ارتكاب عمل إجرامي خطير آخر. وقد ساعد الإنتربولُ، في إطار دعم جهود البلدان الأعضاء لمكافحة الاتجار بالسيارات المسروقة، السلطات الإسبانية في عملية Paso del Estrecho، حيث كان يجرى التدقيق في المركبات التي كانت تغادر البلد عبر مرفأ ألهيسيراس وفقا لقاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة. وقد استُردت نحو 20 مركبة وأُلقي القبض على نحو 15 شخصا.

وأدت عملية Itacar في أنحاء أوروبا – التي تقودها إيطاليا وتلقى دعما من الإنتربول – إلى استرداد 323 مركبة مسروقة تفوق قيمتها 5 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وإلى إلقاء القبض على 469 شخصا.

الجريمة السيبرية

يعتمد عالم اليوم على التكنولوجيا، ونتيجة لذلك بات استخدام المجرمين للإنترنت في ارتكاب جرائم أكثر تطورا لا يعرف الحدود. وتعمل أجهزة إنفاذ القانون على استعادة السيطرة في هذا المجال وسيقود مجمّع الإنتربول العالمي الجديد للابتكار جهود المنظمة في مكافحة الجريمة السيبرية.

واستضاف الإنتربول مؤتمر الإنتربول واليوروبول لمكافحة الجريمة السيبرية في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار الذي ضم نحو 230 خبيرا من أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من 55 بلدا من أجل تحديد أبرز التهديدات السيبرية والبحث السبل الكفيلة بمنعها عبر زيادة التعاون.

وأدى مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة الرقمية دورا رئيسيا في عملية Strikeback التي تستهدف شبكات الجريمة المنظمة التي تقف وراء حالات الابتزاز الجنسي في جميع أنحاء العالم. وشنت شرطة الفلبين سلسلة من المداهمات طالت مخططات إجرامية في مراكز مماثلة. ما أدى إلى ألقاء القبض على 58 شخصا وضبط مئات القطع من الأدلة الإلكترونية. وأفضت إجراءات المتابعة بعد أشهر عدة إلى اعتقالات أخرى.

الفارون

أدت عملية إنفراريد (العثور على فارّين مطلوبين على الصعيد الدولي وتوقيفهم) وهي أول عملية للإنتربول على الصعيد العالمي تستهدف مرتكبي الجرائم البيئية إلى تسليط الضوء على هذه الجرائم المتغاضى عنها في كثير من الأحيان. فهي تركز على 139 فارا مطلوبا لارتكابهم جرائم تشمل صيد الأسماك غير المشروع، والاتجار بالأحياء البرية، والاتجار والتخلص غير المشروعين من النفايات، وقطع الأشجار بصورة غير مشروعة والاتجار غير القانوني بالعاج، وأصدرت نداء عاما أدى إلى اعتقال اثنين من أهم المطلوبين: المشتبه في اتجاره غير المشروع بالعاج بن سيماسيكو، وفيصل محمد علي، الرئيس المزعوم لعصابة لتهريب العاج.

العمليات المتعددة الجرائم

نادرا ما تكون شبكات الجريمة المنظمة متورطة في نوع واحد فقط من الجريمة بل في مجموعة مترابطة من الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة، والجريمة البيئية. والمكاتب الإقليمية للإنتربول هي في طليعة الجهات التي تبذل جهودا لمكافحة هذه الجرائم العابرة للحدود، من خلال عملية أوسامالا 1 مثلا. وفي إطار هذه العملية، التي تعمل على تنسيقها المكاتب الإقليمية للإنتربول في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي عبر 10 بلدان، أُنقذَ نحو 200 مهاجر غير شرعي و 100 من ضحايا التهريب وأُلقي القبض على 40 شخصا، وضُبط 3,5 كلغ من الكوكايين، وأُتلف طنان من نبتات وبذور القنب وأُلقي القبض على 83 شخصا مرتبطا لها. وإضافة إلى ذلك، كما ضبطت الشرطة أربعة أسلحة نارية والعديد من المنتجات الحيوانية بينها أنياب فيلة وجلود فهود.

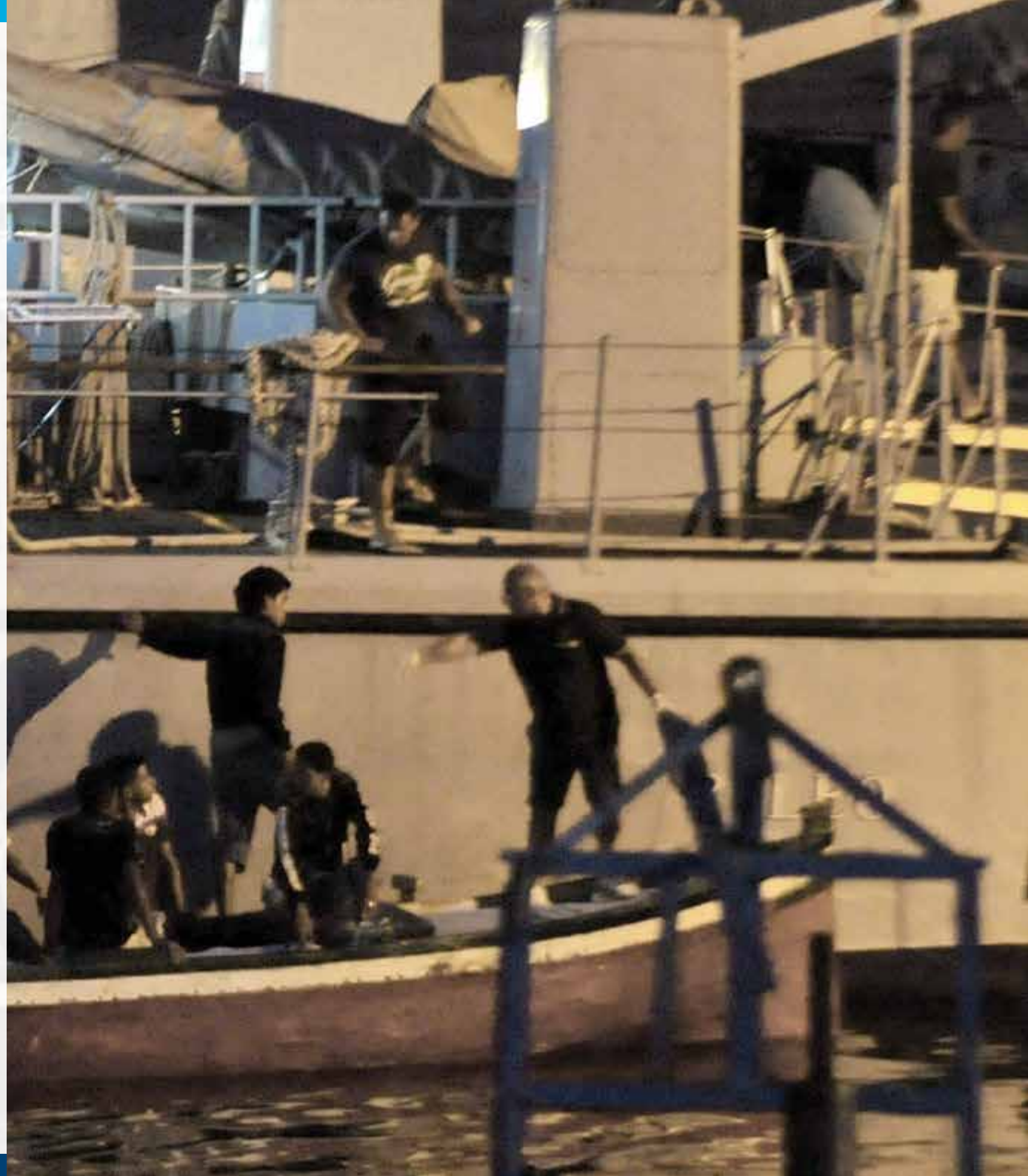

التدريب

في عام 2014، نظم الإنتربول ما مجموعه 313 دورة تدريبية. وقد شارك أكثر من 9 000 من أفراد أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الشريكة في هذه الدورات التدريبية وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمؤتمرات وغيرها من اللقاءات. وتهدف هذه الأنشطة إلى توفير المعارف والمهارات اللازمة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية على نحو فعال؛ وشرح تعقيدات العمل الشرطي على الصعيد الدولي؛ والتأكد من أن في وسع الشرطة في جميع أنحاء العالم استخدام أدوات الإنتربول وخدماته إلى أقصى حد ممكن في مكافحة الجريمة.

ومع أن عدد المشاركين في الأنشطة التدريبية للإنتربول انخفض بشكل طفيف في عام 2014، فقد زاد عدد الدورات المقدمة. وللمرة الأولى، نُظمت دورات عن الأمن البيولوجي والقرصنة البحرية. وشهدت أفريقيا تركيزا بشكل خاص في عام 2014 – فقد زاد عدد الدورات المنظمة هناك بنسبة 68 في المائة عن العام السابق، كما زاد عدد الموظفين الأفارقة المكلفين بإنفاذ القوانين الذين حضروا دورة تدريبية بنسبة 35 في المائة.

الأنشطة

ازداد عدد دورات التدريب التي أُجريت في كل الأقاليم بنسبة 11%

- **الأمانة العامة** (73 في 2013)
- **أفريقيا** (69 في 2013)
- **الأمريكتان** (45 في 2013)
- **آسيا وجنوب المحيط الهاديء** (45 في 2013)
- **أوروبا** (34 في 2013)
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (22 في 2013)

المشاركين

- **أفريقيا** (2 482 في 2013)
- **الأمريكتان** (1 662 في 2013)
- **آسيا وجنوب المحيط الهاديء** (1 910 في 2013)
- **أوروبا** (2 449 في 2013)
- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (1 183 في 2013)
- **العالم (القطاع الخاص والمنظمات الدولية)** (1 259 في 2013)

مجالات التدريب

زادت أنشطة التدريب في مجال الجريمة السيبرية بنسبة 44%

- الأمن البيولوجي 6
- التحقيق الجنائي، الأدلة الجنائية (27 في 2013) 46
- المنظمات الإجرامية والمخدرات (21 في 2013) 13
- الجريمة السيبرية (16 في 2013) 23
- الجرائم الاقتصادية والمالية المتعلقة بالفساد (10 في 2013) 11
- الأمن البيئي 21
- الفارون (5 في 2013) 5
- النزاهة في مجال الرياضة (20 في 2013) 15
- أدوات الإنتربول وخدماته والمكاتب المركزية الوطنية (87 في 2013) 61
- الاستراتيجية القانونية (13 في 2013) 37
- جرائم القرصنة البحرية 5
- المنتجات الدوائية المقلدة (12 في 2013) 14
- السلامة العامة والإرهاب (36 في 2013) 27
- الاتجار في السلع غير المشروعة (22 في 2013) 22
- الاتجار في البشر (19 في 2013) 7

دورات تدريبية للإنتربول في مجال مهارات التحقيق لمكافحة الإرهاب

26-31 تشرين الأول/أكتوبر في سيبو (الفلبين)

1-6 كانون الأول/ديسمبر في بالي (إندونيسيا)

عُقدت سلسلة من الدورات التدريبية في الفلبين وإندونيسيا لتثقيف الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين من مختلف أنحاء جنوب شرق آسيا بشأن أساليب التحقيق لمكافحة الإرهاب، والمهارات التحليلية، واستخدام أدوات وخدمات الإنتربول ذات الصلة. وسيقدم هذا التدريب الذي يحظى بدعم من الحكومة الكندية، إلى الجهود المستمرة لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

تدريب متخصص لمكافحة جريمة مصائد الأسماك

1-5 كانون الأول/ديسمبر، بنما سيتي (بنما)

نظم الإنتربول حلقة عمل تدريبية للشرطة والوكالات البيئية في أمريكا اللاتينية لتعزيز معارفها ومهاراتها في مكافحة صيد الأسماك غير المشروع والجرائم ذات الصلة، وهي جريمة تثير القلق بشكل خاص في المنطقة. وشكّل التحقيق في مسرح الجريمة وجمع المعلومات وتحليل المعلومات الاستخباراتية عناصر رئيسية من حلقة التدريب.

اجتماع رؤساء وحدات الإنتربول لمكافحة المخدرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

25 و26 شباط/فبراير، ليون (فرنسا)

حضر اجتماعٍ الإنتربول الأول لرؤساء وحدات مكافحة المخدرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو 60 أخصائي تحقيق في المخدرات من 21 بلدا أتوا لمناقشة قضايا متصلة بالمنظمات الإجرامية عبر الوطنية الضالعة في الاتجار بالمخدرات، مع التركيز على أكثر أنواع المخدرات التي يتم تعاطيها في المنطقة.

المؤتمرات العالمية

بغية تغطية مجموعة منوعة من مجالات الجريمة المختلفة، نظم الإنتربول أو شارك في عدد من المؤتمرات والأنشطة الدولية الرامية إلى إنشاء شبكة عالمية لتبادل المعارف والخبرات.

اجتماع فريق أخصائيي الإنتربول المعني بالجرائم ضد الأطفال

29 أيلول/سبتمبر – 3 تشرين الأول/أكتوبر، هاملتون (برمودا)

التقى نحو 140 أخصائيا في مجال حماية الطفل وتحديد هوية الضحايا من 33 بلدا والقطاع الخاص من أجل تبادل المعلومات التي يمكن أن تكشف الصلات بين التحقيقات في الاعتداء على الأطفال. وناقش المشاركون مواضيع بينها الاتجار بالأطفال لغرض الاستغلال الجنسي، الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، تحليل مواد الاعتداء، تسلط الأقران عبر الإنترنت، وتعزيز الجهود لتحديد هوية الضحايا، فضلا عن إقامة شراكات بين أجهزة إنفاذ القانون والشركاء الخارجيين.

مؤتمر الإنتربول للأمن العالمي ومكافحة الإرهاب

28–30 كانون الثاني/يناير، سيدني (أستراليا)

كان تحديد الاتجاهات المستجدة في الإرهاب لوضع استجابة عالمية منسقة محور مؤتمر للأمن العالمي ومكافحة الإرهاب. وضم أكثر من 200 من قادة أجهزة الشرطة، ورؤساء وحدات مكافحة الإرهاب وخبراء دوليين من الأوساط الأكاديمية والحكومية ومؤسسات القطاع الخاص. وتناول التهديدات التي يشكلها المقاتلون الأجانب والإرهاب المرتكب بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات.

عشر سنوات على مكافحة جريمة تقليد المنتجات الصيدلانية: استعراض التوقعات

19–20 تشرين الثاني/نوفمبر، دبلن (أيرلندا)

مؤتمر دولي شارك الإنتربول في استضافته مع الشرطة الوطنية الأيرلندية والهيئة الناظمة للمنتجات الصحية في أيرلندا، استعرض التقدم المحرز في مكافحة جريمة تقليد المنتجات الصيدلانية خلال السنوات العشر الماضية وتحديد المسار للمستقبل. وأجرى نحو 200 مشارك من 50 بلدا و17 منظمة دولية تقييما للعبر المستخلصة والتجارب العالمية وكيفية المضي على سبل تعزيز التعاون.

الندوة الدولية الثامنة بشأن بصمات الأصابع

4–6 حزيران/يونيو، ليون (فرنسا)

سمع المشاركون في هذا المؤتمر أن توسيع نطاق تقنيات الاستدلال البيولوجي هو عنصر أساسي في مكافحة كل أشكال الجريمة عبر الوطنية. وجمع هذا اللقاء نحو 144 من أعضاء وفود أتت من 63 بلدا لتشاطُر آخر التطورات التقنية في مجال الاستدلال البيولوجي والنظر في كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تستخدم على أفضل وجه هذه الأدوات الجديدة في تحديد هوية المجرمين وحل الجرائم.

الأمم المتحدة

أتاح اجتماع رفيع المستوى بين رئيسة الإنتربول ميراي باليسترازي والأمين العام المنتخب حديثا يورغن شتوك والأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون في تشرين الثاني/نوفمبر فرصة للمنظمتين الدوليتين لتعزيز تعاونهما الوثيق على خلفية التحديات الأمنية الدولية المتسارعة.

"إن الشراكة القوية بين الإنتربول والأمم المتحدة تعترف بالدور الضروري للعمل الشرطي الدولي في تشكيل وتعزيز الأمن المستدام في أنحاء العالم. ولا شيء أقل من بذل جهد تعاوني على الصعيد العالمي يمكن أن يقربنا من تحقيق رؤيتنا المشتركة لعالم أكثر أمنا لجميع المواطنين".

يورغن شتوك
الأمين العام للإنتربول

الشراكات

تستلزم الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة عبر الوطنية إقامة شراكات راسخة بين أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من المنظمات ذات الخبرات المناسبة. لذا يعمل الإنتربول في تعاون وثيق مع عدد متزايد من الهيئات الإقليمية والدولية على إنشاء دفاع قوي ضد المشاريع الإجرامية. وإضافة إلى الشراكات القديمة العهد مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، شرع الإنتربول في إقامة علاقات مع عدد من الشركاء الرئيسيين في أنحاء العالم.

ويتلقى الإنتربول التمويل من عدد من الشركاء الخارجيين الذين يشاطرونه قناعة أو ولاية مماثلة. وتُستخدم هذه الأموال لتمويل أنشطة حيوية لمكافحة الجريمة واستحداث أدوات مبتكرة لإنفاذ القانون.

مركزية أنشطة تحديد هوية ضحايا الكوارث

أرسى اتفاق بين الإنتربول واللجنة الدولية لشؤون المفقودين الأساس لبرنامج عالمي دائم يحصر ضمنه جهود تحديد هوية ضحايا الكوارث. وسيُستحدث برنامج الإنتربول الدائم لتحديد هوية ضحايا الكوارث في مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، وسيساعد في تعزيز جاهزية البلدان وقدرتها على مواجهة الكوارث الواسعة النطاق. وستقدم اللجنة خبرتها في الجوانب المتعلقة بالأدلة الجنائية لتحديد هوية الضحايا.

الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية من أجل تعزيز النزاهة في مجال الرياضة

جرى تعزيز الجهود على الصعيد العالمي من أجل توفير الأمن في الأحداث الرياضية الدولية وفق إطار لتعزيز التعاون بين الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية. وستعمل المنظمتان معاً من أجل تحديد المسائل التي يمكن أن تؤثر على نزاهة المباريات، مثل المنشطات، والتلاعب بنتائج المباريات، محاولة إفساد حكام المباريات والمراهنة غير القانونية.

الشراكة مع معهد هولندا للأدلة الجنائية تزيد الدعم المقدم إلى الشرطة في مجال الأدلة الجنائية

بغية الاستفادة من الخبرة المكتسبة من معهد هولندا للأدلة الجنائية بوصفه واحدا من أهم مختبرات الأدلة الجنائية في العالم، أقام الإنتربول شراكة مع المعهد لتوفير برنامج لزيادة الدعم والتدريب في مجال الأدلة الجنائية للبلدان الأعضاء. وسيؤدي الاتفاق دورا في الجهود الحالية للإنتربول من أجل مساعدة البلدان على كشف الجرائم والمجرمين.

تحديد هوية الشخص من صوته

بغية استكمال القدرات الحالية للمنظمة في مجال الاستدلال البيولوجي، يشارك الإنتربول في مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي من أجل تطوير تقنيات تحديد هوية الشخص من صوته. ويمكن لهذه التقنية أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في تحديد هوية المجرمين والإرهابيين الذين يستخدمون الاتصالات السلكية واللاسلكية التقليدية والمستندة إلى الإنترنت. وكانت هواجس احترام الخصوصية وحماية البيانات من أبرز القضايا التي يعكف حاليا على النظر فيها 17 شريكا من أجهزة إنفاذ القوانين والأوساط الأكاديمية وهذا القطاع، التي تتعاون في المشروع.

إشراك الجمهور

مع أن دور الشرطة هو الحفاظ غلى سلامة الأعمال التجارية والأفراد، سلط الإنتربول الضوء في عام 2014 على أهمية دور المواطنين العاديين في توفير أمنهم. فمن خلال تثقيف الجمهور، وكذلك القطاع الخاص، بكيفية مساعدة الشرطة في الحفاظ على سلامة العالم، كانت الرسالة واضحة: لكل فرد دور يؤديه في تحقيق الأمن العالمي.

TURN BACK CRIME

أطلق الإنتربول حملته العالمية Turn Back Crime "التصدي للجريمة" في حزيران/يونيه لتسليط الضوء على السبل التي كثيرا ما تكون غير متوقعة التي تتمكن الجريمة المنظمة عبرها من التسلل إلى حياتنا اليومية – كالأدوية المغشوشة التي تباع عبر الإنترنت، والمجرمين السيبريين الذين يوجهون رسائل التصيد الاحتيالي للحصول على معلومات شخصية أو مالية، وبائعي الملابس المقلدة في الأسواق – وكيف يمكن للمؤسسات التجارية والجمهور أن يتخذوا خيارات مدروسة لحماية أنفسهم.

ومع أن العديد من الأشخاص هم على بينة من أن شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية ضالعة في جرائم مثل الاتجار بالسلع غير المشروعة، والأدوية المغشوشة، والمخدرات، والأسلحة، وحتى بالأشخاص، فهم غالبا ما يجهلون صلاتِها بجرائم أخرى قد تبدو لا علاقة لها بها من قبيل التزوير والجريمة السيبرية والخطف والاحتيال والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والفساد في مجال الرياضة.

وتهدف حملة "التصدي للجريمة" إلى مساعدة مؤسسات الأعمال من القطاعين العام والخاص على فهمٍ أفضل لهذه المسائل وتمكينها من اتخاذ خيارات مدروسة بشأن المنتجات التي تشتريها أو الطريقة التي تستخدم بها الإنترنت. وبهذه الطريقة، يمكن توعية الناس بعدم القيام من دون قصد بوضع أموالهم في جيوب الجريمة المنظمة.

ومن خلال أشرطة فيديو الخدمة العامة، وموقع شبكي شامل يتضمن إرشادات بشأن كيفية البقاء في مأمن والاستخدام الواسع النطاق لوسائل التواصل الاجتماعي، تمكنت هذه الحملة من أن توصل إلى الجمهور العالمي رسالة هامة مفادها أن للشرطة والجمهور والحكومات والأعمال التجارية جميعا دورا يقومون به بحيث "معا، يمكننا التصدي للجريمة".

ووصلت حملة "التصدي للجريمة" أيضا إلى الشركات وصانعي السياسة من أجل تشكيل جبهة موحدة ضد تحديات الجريمة المعاصرة وتوليد دعم للأنشطة الجارية التي تضطلع بها أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي.

وفي دليل عالمي على دعم الحملة، اتخذ البلدان الأعضاء قرارا يعترف بالحملة باعتبارها أداة هامة في مكافحة الجريمة، ويشجع قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم على استخدامها لتثقيف السكان بشأن كيفية البقاء في مأمن. وقد أطلق نحو 25 بلدا الحملة داخل حدودها.

WWW.TURNBACKCRIME.COM

الاتجار بالسلع غير المشروعة والتقليد

سلسلة من العمليات نُفذت في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية استهدفت الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في الاتجار بالسلع غير المشروعة، أدت إلى ضبط أصناف مزيفة أو مقلدة تفوق قيمتها 18 مليونا تساوي نحو 155 دولارا من دولارات الولايات المتحدة وإلى إلقاء القبض على أكثر من 4 100 شخص في أنحاء العالم.

وبهدف تسليط الضوء على الصلات بين الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والتقليد، أصدر الإنتربول "مكافحة الجريمة المنظمة: سجل الإنتربول المتعلق بالاتجار والتقليد لعام 2014" الذي يجمع حالات حصلت فعلا من أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم عارضاً بالتفصيل الصلات القوية بين التجارة غير المشروعة وتهريب الأسلحة، والاتجار بالبشر والمخدرات، والجرائم المالية، والجريمة السيبرية.

وعُقدت مؤتمرات وحلقات عمل ودورات تدريبية في مناطق مختلفة من أجل التوعية بهذه المشكلة وتثقيف الشرطة والشركاء من القطاع الخاص بكيفية التصدي لها بفعالية. ومن خلال الكلية الدولية للمحققين في الجرائم الماسة بالملكية الفكرية المتاحة عبر الإنترنت، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون والموظفون الناظمون في جميع أنحاء العالم الوصول إلى سلسلة من الدورات الدراسية المتاحة إلكترونيا بخمس لغات.

مشروع I-CHECKIT

معروف عن المجرمين استخدامهم وثائق سفر مسروقة أو مزورة في إجراء معاملاتهم وتسيير شؤونهم اليومية كالسفر في رحلات طيران دولية وفتح حساب مصرفي للنزول في فندق. وتتعامل مبادرة I-Checkit للإنتربول مع الأعمال التجارية في قطاعات النقل والسياحة والمصارف لكشف ومنع استخدام الوثائق المسروقة، بما يكمِّل جهود أجهزة إنفاذ القانون.

واختبر الإنتربول مشروع I-Checkit مع مجموعة مختارة من الفنادق في أوروبا، وفي حزيران/يونيه أطلق اختبارا مع شركة AirAsia، كبرى شركات الطيران في جنوب شرق آسيا المنخفضة التكلفة التي تتخذ ماليزيا مركزا لها. وبحلول نهاية العام، كان جرى التحقق من 10,6 ملايين راكب من ركاب AirAsia وفقا لقاعدة بيانات الإنتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة لدى تسجيل سفرهم في رحلتهم الجوية، مما أدى إلى 80 مضاهاة إيجابية. وبعد إمعان سلطات الهجرة والشرطة في المطارات النظر في الأمر، لم يُسمح لـ 20 من هؤلاء الركاب دخول الطائرة. وكشفت استفسارات لفندقٍ شريكٍ في موناكو نزيلا مطلوبا من النمسا بتهمة سرقة وسطو، ما أدى إلى إلقاء القبض عليه.

وقد أقرت بالإجماع البلدان الأعضاء في الإنتربول مواصلة مرحلة اختبار I-Checkit لمدة سنة إضافية في الجمعية العامة لعام 2014.

4 - الشؤون المالية

خلاصة الوضع المالي في عام 2014

بلغت إيرادات تشغيل الإنتربول للسنة المالية 2014 ما قدره 79,6 ملايين يورو ساهمت البلدان الأعضاء بنسبة 67 في المائة تأتى القسم الأعظم منها في شكل مساهمات نظامية (66 في المائة). وبلغت نسبة الإيرادات الإجمالية التي تلقاها الإنتربول في إطار المشاريع الممولة من الخارج أو من مؤسسات القطاع الخاص و/أو الشركات التجارية التي تشاطر المنظمة الأهداف أو الاهتمامات نفسها 30 في المائة. أما نسبة الإيرادات المالية والإيرادات الأخرى فبلغت 3 في المائة من مجمل الإيرادات.

وبلغ مجموع مصروفات التشغيل العادية 81 مليون يورو ككل، واستأثرت الأجور بأكبر نسبة منه إذ بلغت 60 في المائة، تلتها تكاليف السفر والمؤتمرات (17 في المائة)، وتكاليف الغير وتكاليف أخرى (4 في المائة)، ومصروفات الصيانة، والمصروفات المكتبية، وتكاليف تشغيل المباني (3 في المائة لكل بند)، وتكاليف الاتصالات المرتبطة بمنظومة الإنتربول العالمية للاتصالات I-24/7 والتكاليف الأخرى للموظفين بنسبة 2 في المائة لكل بند. ومثلت مصروفات الاهتلاك نسبة 6 في المائة من مجمل مصروفات التشغيل.

وأدى الأداء المالي للإنتربول إلى عجز خلال عام 2014، ما خفض أموال صناديق الاحتياطي المتراكم لدى المنظمة. واستهلكت مشاريع الاستثمار 4 ملايين يورو من الموارد المالية. وارتفع مستوى النقدية ومكافئات النقدية أثناء العام ويعزى ذلك في المقام الأول إلى تصفية حساب الاستثمارات، كما يعزى إلى زيادة في الإيرادات المحصلة مقدما، والزيادات في التزامات المعاشات التقاعدية للموظفين، وزيادة في المشاريع التي ترعاها جهات خارجية وتنفذها المنظمة. وانخفضت الموجودات المالية والاحتياطية – التي تمثلها صناديق شتى – بما قدره 1,5 مليون يورو عما كانت عليه العام السابق بسبب العجز في عام 2014.

والجداول المالية الواردة في الصفحات التالية – بيانات الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في الموجودات المالية، وبيان التدفقات النقدية – تخضع لتدقيق خارجي وتلخص الوضع المالي للمنظمة وأداءها في عامي 2014 و2013. وتُعَدّ هذه البيانات المالية، قدر الإمكان، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي الحالات التي لم تلحظ فيها هذه المعايير معيارا محددا، استُخدمت المعايير الدولية للمحاسبة.

وقد أُعدت هذه البيانات المالية على أساس استمرارية الأنشطة، واتُبع مبدأ تسجيل تكلفة الأصول في السابق باستخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق. وتتقيد جميع المعاملات بقواعد النظام المالي الساري في المنظمة.

بيان الوضع المالي بتاريخ:
(بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014	31 كانون الأول/ ديسمبر 2013
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية والأرصدة المصرفية	67 971	40 026
الاستثمارات	6 004	28 937
المساهمات النظامية المستحقة القبض	3 297	3 446
المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	8 678	3 781
المخزون	565	415
مجموع الأصول المتداولة	86 515	76 605
الأصول غير المتداولة		
الاستثمارات	31	31
المساهمات النظامية المستحقة القبض	329	478
المبالغ المستحقة القبض من الحسابات	16	320
الأصول المادية	1 298	1 655
المنشآت والمتلكات والمعدات	16 938	18 668
الأصول الثابتة الجاري امتلاكها	2 581	1 270
مجموع الأصول غير المتداولة	21 193	22 422
مجموع الأصول	**107 708**	**99 027**
الخصوم		
الخصوم المتداولة		
المبالغ المستحقة الدفع	(7 631)	(7 771)
المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا	(5 021)	(3 142)
إيرادات أخرى مقبوضة مسبقا	(446)	(212)
الحسابات الائتمانية للمشاريع	(28 373)	(23,666)
الخصوم المتصلة بالموظفين	(4 795)	(4 646)
مجموع الخصوم المتداولة	(46 266)	(39 437)
الخصوم غير المتداولة		
الخصوم المتصلة بالموظفين	(16 935)	(13 542)
مجموع الخصوم غير المتداولة	(16 935)	(13 542)
مجموع الخصوم	(63 201)	(52 979)
مجموع الأصول الصافية	**44 507**	**46 048**
الموجودات المالية		
احتياطي تمويل الاستثمار	20 817	21 593
صناديق الاحتياطي المتراكم	23 690	24 455
مجموع الموجودات المالية	**44 507**	**46 048**

بيان الأداء المالي للسنة المالية المنتهية في:
(بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014	31 كانون الأول/ ديسمبر 2013
إيرادات التشغيل		
المساهمات النظامية	51 697	51 185
تمويل المكاتب الإقليمية	1 147	1 353
المساهمات الطوعية	478	622
المبالغ المسددة والمستردة	24 220	23 050
الإيرادات المالية	725	808
إيرادات أخرى	1 141	1 282
صافي أرباح/(خسائر) أسعار الصرف	(192)	(64)
مجموع إيرادات التشغيل	**79 600**	**78 236**
مصروفات التشغيل		
تكاليف الأجور	49 026	44 607
التكاليف الأخرى للموظفين	1 528	1 313
تكاليف تشغيل المباني	2 736	2 522
الصيانة	2 657	2 138
المهام والاجتماعات	13 574	13 838
مصروفات المكاتب	2 188	2 004
تكاليف الاتصالات	1 453	1 518
تكاليف الغير وتكاليف أخرى	3 179	5 330
نفقات الاهتلاك	4 800	4 693
مجموع مصروفات التشغيل	**(81 141)**	**(77 963)**
الفائض/(العجز) المسجل للعام	**(1 541)**	**(273)**

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014	31 كانون الأول/ ديسمبر 2013
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
فائض/(عجز) أنشطة التشغيل	(1 541)	(273)
الحركات غير النقدية:		
نفقات الاهتلاك	4 800	4 693
تسوية (الربح)/الخسارة في بيع الأصول الثابتة	92	76
التغييرات في الأصول		
(الزيادة)/النقص في المساهمات النظامية الجارية المستحقة القبض	298	325
(الزيادة)/النقص في المبالغ الجارية المستحقة القبض من الحسابات	(4 593)	30
الزيادة/(النقص) في المخزون	(150)	11
التغييرات في الخصوم		
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة الدفع	(140)	2 350
الزيادة/(النقص) في المساهمات النظامية المقبوضة مسبقا	1 879	
الزيادة/(النقص) في إيرادات مقبوضة مسبقا	234	1 284
الزيادة/(النقص) في إيرادات الحسابات الائتمانية للمشاريع	4 707	1 918
الزيادة/(النقص) في الخصوم المتصلة بالموظفين	3 542	3 246
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	9 128	14 206
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مشتريات)/مبيعات من أنشطة الاستثمار	22 933	(5 934)
(مشتريات)/مبيعات الأصول الثابتة	(4 116)	(5 105)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	18 817	(11 039)
صافي الزيادة/(النقص) في النقدية والأرصدة المصرفية	**27 945**	**3 167**
النقدية والأرصدة المصرفية في بداية الفترة	40 026	36 859
النقدية والأرصدة المصرفية في نهاية الفترة	67 971	40 026
حركة النقدية والأرصدة المصرفية	**27 945**	**3 167**

بيان التغييرات في الموجودات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014 (بآلاف اليورو)

	احتياطي تمويل الاستثمار	صناديق الاحتياطي المتراكم	المجموع
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2013	**21 593**	**24 455**	**46 048**
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في بيان الأداء المالي	(776)	776	
صافي (العجز)/الفائض المسجل للعام		(1 541)	(1 541)
الرصيد في 31 كانون الأول/ديسمبر 2014	**20 817**	**23 690**	**44 507**

190 بلداً عضواً

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أروبا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، الإكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران، آيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا - غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تنزانيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانتا لوسيا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت مارتن، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سوريا، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الفاتيكان، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، فيتنام، فيجي، الفلبين، قبرص، قيرغيزستان، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لاوس، لبنان، لتوانيا، لشتنشتاين، لكسمبرغ، ليبيا، ليبريا، ليسوتو، مالديف، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، مولدوفا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

دور الإنتربول هو تمكين الشرطة في جميع أنحاء العالم من العمل معا من أجل جعل العالم مكانا أكثر أمانا. أن بنيتنا التحتية ذات التكنولوجيا العالية للدعم التقني والعملياتي تساعد في مواجهة التحديات المتزايدة التي تحملها مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين.

إننا نعمل للتأكد من أن الشرطة في جميع أنحاء العالم قادرة على الاستفادة من الأدوات والخدمات اللازمة للقيام بعملها على نحو فعال. ونحن نقدم تدريبا محدد الأهداف، ودعما للتحقيقات على مستوى الخبراء، وبيانات ذات صلة وقنوات اتصال مأمونة.

ويساعد هذا الإطار الجامع الشرطةَ على الأرض في فهم اتجاهات الجريمة، وتحليل المعلومات، وتنفيذ العمليات، والقيام في نهاية المطاف بإلقاء القبض على أكبر عدد ممكن من المجرمين.

مقر الأمانة العامة في ليون، فرنسا، وهي تحظى بدعم من مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، وسبعة مكاتب إقليمية في أنحاء العالم، ومكتب تمثيل لدى الأمم المتحدة في نيويورك ولدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل. وفي كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب مركزي وطني يديره موظفون تابعون له مكلفون بإنفاذ القانون على درجة عالية من التدريب.

WWW.INTERPOL.INT

تويتر
@INTERPOL_HQ

يوتيوب
INTERPOLHQ

حقوق التأليف والنشر – الإنتربول 2015 مصادر الصور: الإنتربول، وكالات إنفاذ القانون، Thinkstockphoto . طُبع هذا التقرير على ورق مصنوع من أخشاب مصدرها غابات تدار وفقا لمبدأ الاستدامة.

IMPRIMERIE DELTA

PEFC
PEFC/10-31-1409

الإنتربول

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

INTERPOL General Secretariat | 200, quai Charles de Gaulle | 69006 Lyon | France | Tel: +33 4 72 44 70 00 | Fax: +33 4 72 44 71 63